S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25925
10 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

إلحاقا برسالتي رقم SUP.2-1/5 المؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (S/25095)، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، لعنايتكم، رسالة موجهة من سعادة الدكتور حسين أبوصالح وزير خارجية جمهورية السودان بشأن عدوان جمهورية مصر العربية على منطقة حلايب السودانية.

وتود حكومة السودان أن تشير الى أن تلك الممارسات العدائية المستمرة تشكل تهديدا خطيرا ومباشرا للأمن والسلم في المنطقة. ولذا فإننا نطلب من مجلسكم الموقر الاضطلاع بمسؤولياته الكاملة بما يؤدي الى انسحاب القوات المصرية من حلايب، وإنهاء الأعمال العدوانية والمسلك الاستفزازي للقوات المصرية الذي لا مبرر له، على الفور، وتسوية النزاع في إطار المبادئ القانونية.

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد سليمان
الممثل الدائم

100693

100693 100693 93-34203

[الأصل: بالعربية]

المرفق

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ١٩٩٣ وموجهة الى رئيس
مجلس الأمن من وزير خارجية السودان

إلحاقا لمذكرتنا لكم رقم وخ/م ت/١٦/١/١ بالتواريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٩٢م و ٧ يناير ١٩٩٣م و ١١ يناير ١٩٩٣م على التوالي، الخاصة بعدوان جمهورية مصر العربية على منطقة حلايب السودانية، نود أن ننقل لعلم مجلسكم الموقر ما يلي:

(١) في الوقت الذي يلتزم فيه السودان بحل المشكل القائم في مثلث حلايب مع جمهورية مصر العربية بالتفاوض والطرق السلمية لا تزال جمهورية مصر العربية توالي تكثيف وجودها العسكري في المنطقة، وتتخذ العديد من الإجراءات الإدارية لتغيير هوية وواقع الإقليم انتهاكا للاتفاق الذي سبق أن توصل اليه البلدان والقاضي بعدم اتخاذ إجراءات في المنطقة لحين الوصول الى اتفاق عبر المحادثات الثنائية .. وفي هذا الصدد نود أن نرصد الإجراءات المصرية الآتية على سبيل المثال:

أ) قام وزير الإسكان المصري بعدة زيارات لمنطقة حلايب أعلن بعدها أنه تمت إقامة ١٠٣٦ مسكنا بدويا وأن هناك خطة متكاملة لتنمية المنطقة تقرر البدء في تنفيذها فورا.

ب) أصدر محافظ البحر الأحمر في ١٩٩٣/٢/٨م قرارا بتخصيص مساحة ٨ ألف متر مربع في أبو رماد لبناء مدرسة مصرية للتعليم الأساسي وفتح ٣ معاهد للتعليم الأزهري كما أعلن وزير الإسكان قبل ذلك في ١٩٩٣/٢/١م أنه سيتم نقل نقطة جمارك أبو سمبل المصرية الى حلايب.

ج) تم توقيع اتفاق بين مصر وكل من ألمانيا واليابان بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢م لتصدير ٢٠ ألف طن منجنيز من منطقة حلايب وكذلك تم الاتفاق مع كل من ألمانيا والنمسا لتصدير ٥٠ ألف طن من الألومنيت من منطقة حلايب، وبتاريخ ١٩٩٢/١١/٨م أعلنت مصر عن عطاءات عالمية للتنقيب عن البترول بمنطقة البحر الأحمر وحلايب.

د) أصدرت وزارة الأوقاف المصرية في ١٩٩٢/٨/١٩م قرارا بضم كل المساجد في منطقة حلايب إليها وأرسلت قوافل التوعية الدينية في المنطقة، كما عززت مصر في ١٩٩٢/٧/١٣م وجودها الإعلامي ببث إذاعي ٢٤ ساعة لمنطقة حلايب وتوصيل البث التلفزيوني إليها.

هـ) عمدت السلطات المصرية في المنطقة الى حمل المواطنين السودانيين على قبول بطاقات الهوية المصرية المقترنة ببطاقات التموين.

و) شرعت مصر في مد الطرق والإنشاءات العمرانية الدائمة وتوصيلات الكهرباء وغير ذلك من الخدمات التي تهدف الى فرض واقع جديد.

ز) حجزت السلطات المصرية في ٢٣ أبريل ١٩٩٣م في إقليم حلايب عربتين واعتقلت من فيهما من المسؤولين السودانيين المكلفين بإجراء التعداد السكاني الرابع في حلايب في إطار عملية التعداد السكاني الشامل في كل أقاليم السودان وأجبرتهم على العودة جنوب خط ٢٢ ومنعتهم من أداء واجبهم القومي. والجدير بالذكر أن كل عمليات التعداد السكاني السابقة منذ استقلال السودان حتى الاحتلال العسكري المصري الحالي كانت قد شملت اقليم حلايب.

ح) اعتقلت السلطات المصرية بتاريخ ١٩٩٣/٢/١م المواطن السوداني عماد عوض أحمد باشا أحد العاملين بجمعية الهلال الأحمر السوداني واعتدت عليه ثم أعادته دون أن يكمل المهمة الإنسانية التي جاء من أجلها بإقليم جلايب.

ط) في ١٠ مايو ١٩٩٣م اعترضت القوات المصرية السيد كرار محمد كرار ناظر قبيلة البشارين والوفد المرافق له من مشايخ وعمد المناطق وكان الوفد في جولة لتبصير المواطنين البشارين بتطورات الأوضاع.

(٢) ويبدو أن جمهورية مصر العربية قررت حل نزاع الحدود حول إقليم حلايب حلا عسكريا بالرغم من أنه نزاع قانوني واضح، وان السودان لا يزال يتمسك بضرورة حله في هذا الإطار القانوني وبالطرق السلمية، وعليه فإن السودان يرفض رفضا تاما جميع الإجراءات التي اتخذتها مصر في منطقة حلايب باعتبارها اجراءات غير قانونية وتشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم في المنطقة.

السيد الرئيس،

ان حكومة جمهورية مصر العربية لم تكتف باتخاذ الإجراءات المشار اليها أعلاه فحسب، بل صعدت عمليات الإثارة والتهديد بالقوة، والعدوان على منطقة حلايب المتنازع عليها وغيرها من الأراضي السودانية وتم ذلك على النحو الآتي:

أ) في ٢٦ ابريل ١٩٩٣م تلقت السلطات العسكرية السودانية من السلطات المصرية الرسالة الآتي نصها: (يبدأ)

"نحيطكم علما بأن أي تحرك للقوات السودانية شمال محمد قول يعتبر عملا معاديا لمصر، لذا يرجى اتخاذ اللازم نحو منع أي تحركات للقوات السودانية اعتبارا من منطقة محمد قول". (انتهى).

ب) وفي ٤ مايو ١٩٩٣م تلقت السلطات العسكرية السودانية رسالة ثانية من السلطات المصرية هذا نصها: (يبدأ):

"يرجى الإحاطة بأن تحريك أية قوات سودانية شمال بورتسودان يعتبر عملا مهددا للأمن القومي المصري وسيتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين مصر. برجاء التكرم باتخاذ اللازم لعدم تصعيد الموقف". (انتهى).

ج) وفي ٦ مايو ١٩٩٣م تلقت السلطات العسكرية السودانية رسالة ثالثة من السلطات المصرية نصها كالآتي: (يبدأ):

"خلال الفترة الأخيرة قامت العناصر السودانية بمنطقة مثلث حلايب وشلاتين بالعديد من الإجراءات التصعيدية للموقف والتي تتلخص في الآتي:

١ - زيادة عدد الأفراد بنقطة الشرطة المدنية في شلاتين بقوة عدد ٦ أفراد.

٢ - زيادة عدد الأفراد بنقطة الشرطة المدنية في أبو رماد بقوة عدد ١٤ فرد.

٣ - تواجد نشاط إنشائي بجزيرة حلايب حيث أقيم عدد ٤ كشك خشبي.

٤ - زيادة قوة الأفراد بمدينة حلايب بقوة ٦٨ فرد عسكري.

إن هذه الإجراءات تعتبر إجراءات تصعيدية للموقف وغير مقبولة لذا يتم اتخاذ كافة الإجراءات لسحب الأفراد الزيادة سواء من نقطة الشرطة المدنية أو الأفراد العسكريين من حلايب وإيقاف أي أنشطة بجزيرة حلايب على أن يتم ذلك خلال ٤٨ ساعة من الآن. وفي حالة عدم الالتزام بالتنفيذ سنضطر لاتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لتأمين عناصرنا بالمنطقة ضد هذا التصعيد". (انتهى).

د) عادت القوات المصرية المسلحة وحاصرت مرة أخرى نقطتي شلاتين وأبو رماد يوم الاثنين ١٠ مايو ١٩٩٣ م.

هـ) تقدمت بعض القوات المصرية المسلحة يوم ١١ مايو ١٩٩٣م جنوب خط عرض ٢٢ درجة وتتكون تلك القوات المصرية من سرية وثلاث عربات عسكرية.

السيد الرئيس،

إن ما ورد أعلاه لا يدع أي مجال للشك في أن مصر تسعى لحل المشكلة عسكريا نظرا لما تنطوي عليه تلك الرسائل من تهديد باستعمال القوة حتى خارج الأراضي المتنازع عليهما مما يهدد أمن واستقرار المنطقة كلها بمجابهة عسكرية يحرص السودان على تفاديها.

ومن الثابت أن هذا السلوك من جانب الحكومة المصرية يعكس بجلاء التناقض الواضح في موقفها. فكما تعلمون أن مصر قد زعمت في معرض ردها على مذكرة حكومة السودان السابقة أن لها حقا قانونيا في منطقة حلايب وأن ما قامت به قد تم في ذلك الإطار.

وتود حكومة السودان أن تستذكر معكم ما هو ثابت ومستقر بأن من يزعم حقا قانونيا، عليه أن يثبته بالوسائل القانونية التي حددها ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم فإن السعي لفرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية أمر مرفوض، ولن يغير أو يبدل حقيقة مثبتة في سجلات مجلس الأمن منذ ١٩٥٨م من أن هناك نزاعا على الحدود بين مصر والسودان حول مثلث حلايب.

وتنتهز حكومة السودان هذه الفرصة لتؤكد ضرورة أن تكف مصر عن استعمال القوة والتهديد والتمادي في استعمالها ضد أمن وسلامة وسيادة السودان. وأن احترام ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، يقتضي أن تعلن الحكومة المصرية رسميا قبولها والتزامها بمعالجة النزاع الحدودي القائم بين البلدين بالطرق القانونية القضائية أو شبه القضائية ما دامت مطمئنة على أن القانون والعدل بجانبها.

ومهما كان الحال فإن السودان وإن تحلى - حتى الآن - بالصبر وضبط النفس رعاية لقيم الإخاء والجوار وحرصا على مقتضيات الأمن الثنائي والإقليمي، واعتصاما بخيارات الحوار والتفاوض السلمي لحل النزاع .. فإنه يود أن ينقل إلى مجلسكم الموقر أنه يحتفظ لنفسه بحق الدفاع المشروع عن أراضيه وسيادته وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام.

والسودان إذ ينقل هذا لعلم مجلسكم الموقر يرجو أن يشير إلى أن هذه الإجراءات العدوانية المتلاحقة تشكل تهديدا خطيرا ومباشرا للأمن والسلم في المنطقة، ويرجو لذلك أن يضطلع مجلسكم الموقر بمسؤولياته كاملة بالعمل على قيام مصر بسحب جميع قواتها من حلايب، والكف عن عمليات التهديد والعدوان المتصلة، واحتواء الوضع المتفجر عسكريا، وإفساح المجال لحل النزاع في إطاره القانوني.

(توقيع) د. حسين سليمان أبو صالح
وزير الخارجية

- - - - -